هواء في شبك

(عليمن امجلب بالكرسي)

كان (اشنين) قد شدّ الرحال ليتزود بالعلم من احدى المدن المقدسة، ليصبح عونا لاهل القرية في مناسباتهم الدينية، وبعض امور حياتهم المتعلقة ببعض مسائل التشريع، والصلاة بهم في الاعياد، مكث (اشنين) ستة شهور في تلك المدينة واهل القرية في شوق ينتظرون قدومه، وقد عيل صبرهم، واخيرا حضر شيخ اشنين فذبح احمود المغامس الذبائح ودعى الناس الى اول محاضرة سيقدمها اشنين من مضيف الشيخ احمود المغامس، وبالفعل تجمهر الناس فملأوا المضيف والمنطقة المجاورة له، وكان احمود المغامس قد اعد كرسيا غلّفه بالقماش ليكون منبرا للشيخ اشنين، ارتقى الرجل الكرسي وجلس بعد ان اصطحب معه ابناءه الثلاثة، ليجلسوا تحت المنبر، نظر في وجوه الناس ولم ينبس ببنت شفة، وبقي صامتا ساهما وابناء القرية ينتظرون، لكن البيان لم يطاوع اشنين، وبعد حين فتح الله عليه بكلمات محددة فقال:ياعباد الله تعرفون آنه غير عاجز عن الكلام، وقد اردت ان اكلمكم فلم يخطر ببالي شيء، فقال له ابنه الاكبر:(بويه اذا ماخطر ابالك شي، عليمن امجلب بالكرسي).

لم يكن اشنين عاجزا عن الكلام كما قال وادعى، لكنه لم يتكلم بشيء وقد اثبت الواقع انه غير قادر على ان يكون خطيبا، ربما راودته الاحلام ان يكون كذلك كما راودت البعض ممن يتسنم بعض المراكز المهمة ويرتقي كراسي اعلى واكبر من كرسي اشنين، ليحصد ابناء الشعب الوهم، وفضيلة اشنين البسيط انه نزل من الكرسي، في حين يتشبث الآخرون به لتستمر مآسي الناس مع كل شيء، ومن ثم يبدأ المسؤول بتبرير فشله ليلقيه على غيره، ولايقول مثلما قال اشنين.

اخيرا علمت ان خمسة في المئة من الادوية العراقية صالحة للاستعمال، وعلى لسان المفتش العام في وزارة الصحة، وان الوزارة وخلال مايقرب من خمس سنين مضت لم تستطع مقاومة مافيا الادوية كما سماها، لتصبح الداخلية عاجزة هي الاخرى عن مواجهة اسلحة المفسدين من تجار الادوية والذين هم اخطر من تجار المخدرات كما قال، بينما هم ايضا تجار مخدرات اذا مانظرنا الى كميات الحبوب المخدرة المتواجدة في بغداد وفي ساحة التحرير بالذات، لقد امتلأ سوق الدواء بانواع الحبوب المخدرة حتى صارت ظاهرة لايستحي منها من يمارسها، في حين نصب مجلس محافظة بغداد العداء لاتحاد الادباء يفتشه في كل يوم، ويستحي ان يقول انه لم يجد شيئا، الساحة موجودة وليتأكد من يريد ذلك ليرى المخدرات تباع علنا، البعض يرى مايريد رؤيته فقط، اما الحقيقة فمؤلمة بقدر الم تسلط بعضهم لقتل الثقافة والحريات المتزنة والتي لاتؤثر على احد، ليكون العراق سجنا جديدا بعد مغادرة الهامش البسيط من الحرية التي توفرت فيه على مدى السنين السبعة الماضية؛ معركة الحرية مستمرة برغم وجود من ينظّر باتجاه اظهارها بمظهر التمرد او الدعوة الى الرذيلة، ووصمها بوصمة يستطيع من خلالها القضاء عليها، والحقيقة اننا ضحايا اجتهادات شخصية وصور قاتمة عاشها اصحابها في زمن مضى، ويحاولون جاهدين ان يضعوا تصوراتهم باتجاه تشويه حياة الناس، لايهمني ان تكون عيون البعض قد ادمنت الظلمة ولذا لايستطيع رؤية النور، لقد ضاقت العيون فصارت لاترى سوى الظلمة التي عاشتها وتعيشها، وصارت اخيرا في مركز اتخاذ القرار لتفرض العقد ورواسب الماضي على الاخرين، باحساس وتصور لا يأتيه الخطأ لا من بين يديه ولا من خلفه، ونسي البعض قول الامام علي (ع):(لا تعلموا ابناءكم على اخلاقكم لانهم خلقوا لزمان غير زمانكم)، لا تستطيع ان تعطي حكمة الشيوخ الى المراهقين، لانهم ربما وصلوها اذا امتد بهم العمر، واذا كنت غير قادر على العطاء واصابك العي وبان عليك النصب، فدع المكان لغيرك وكن مثل اشنين، انزل عن الكرسي بدل ان تشوه عقول الناس.

■ عبدالله السكوتي

الخلاص من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل على رأس الأولويات

المدى تحضر لمؤتمر تطوير النظام القانوني والقضائي بحضور عربي ودولي

□ بغداد/المدى

تعرضت المنظومة القانونية والنظام القضائي في العراق إلى هدم واسع النطاق على يد النظام الدكتاتوري السابق. ولم تتوفق، لا الحكومات المتعاقبة بعد سقوط الدكتاتورية، ولا مجلس النواب السابق، إلى إرساء نظام إصلاح قانوني وقضائي يستند إلى فلسفة تشريعية واضحة المعالم، تعتمد طرق وقواعد بينة ورصينة ومتوازنة لإصلاح النظام القضائي والمنظومة القانونية وإلغاء القوانين الجائرة، وسن قوانين جديدة عادلة وفق قواعد صالحة.

خلال ٣٥ عاما أنهكت ممارسات الدكتاتورية سابقا، النظام القانوني العراقي بقرارات تشريعية لا تمت إلى التشريع بصلة. فأثقلت المنظومة القانونية بقوانين ونصوص وقرارات تخرق القواعد العامة للتشريع، تلبية لحاجات النظام الدكتاتوري أو المتنفذين فيه، وتتميز بخصوصيتها ومحدوديتها وضيق أفق تطبيقها.

في الحال الذي يجب أن تتميز القوانين بكونها شاملة وعامة وكونية. أي تشمل جميع الحالات التي ينطبق عليها القانون وتعم جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعنيين بالقانون وتنطبق في كل مكان وزمان يشمله القانون ما دام نافذا.

خرق هذه القواعد الأساسية، اضعف ثقة المجتمع بنظامه القضائي وفرض على القضاء تطبيق قوانين مخالفة لقواعد العدالة العامة ولأصول ومراجع التشريع الصحيح.

فالقاضي أصبح في ظل ذلك النظام ملزما بتطبيق القوانين التي يسنها المشرع، مهما كانت جائرة، وفي ذات الوقت ألغى النظام الدكتاتوري، عن طريق إجراءاته التعسفية، إي إمكانية لرفض أي قاض كان تطبيق قانون ما بسبب تعارض هذا القانون ومبادئ العدالة، أو حتى الدستور الذي سن من قبل النظام ذاته.

للخروج من هذه الحالة، لا يكفي اتخاذ بعض الإجراءات الجزئية، وإلغاء بعض القوانين التي تتعارض مع بعض مصالح المتنفذين حاليا دون وضعها ضمن إجراءات إصلاحية عامة، لان هذه الأخيرة وحدها تكفل مصلحة المجتمع برمته.

للمساهمة في إصلاح المنظومة القانونية والنظام القضائي في العراق وفق مفاهيم فلسفية واضحة وقواعد ثابتة توجهت مؤسسة المدى بالدعوة إلى عقد مؤتمر تحت عنوان"تطوير النظام القانوني والقضائي في العراق مهمة وطنية".

وعلى هامش التحضيرات للمؤتمر التقينا بمنسق اللجنة التحضيرية والناطق الرسمي د.وثاب السعدي الذي اكد ضرورة اجراء تعديلات قانونية وقضائية بسبب تعرضها الى الهدم والتخريب من قبل النظام السابق،باصدار قوانين تعسفية تستغل لمصلحة النظام الدكتاتوري.

واشار السعدي الى ان الغاية من انعقاد هذا المؤتمر للمساهمة في بناء دولة مدنية وديمقراطية، تعتمد على اسس قانونية ومبادئ العدالة والانصاف وسيادة القانون واحترامه، موضحا"كان رجال القانون في السابق في عهد النظام البائد لايمكنهم معارضة مايصدر من قوانين".

ونوه السعدي الى ان القانونيين وجدوا في هذه المرحلة الجديدة فرصة للمساهمة في دعم السلطة التنفيذية والتشريعية ودعم ماقام به مجلس القضاء الاعلى للارتقاء بالواقع القانوني والقضائي، وتحديد الفلسفة القانونية التي تستند الى قواعد العدالة والشمولية، من اجل تجديد المنظومة القانونية، ودعم استقلال القضاء، الذي يعتبر جانبا مهما في بناء دولة ديمقراطية.

وشدد على ان المؤتمر سيتطرق الى بعض القضايا التفصيلية في بنود الدستور وقانون العقوبات والاحوال الشخصية، ومناقشة بعض القضايا الخلافية وقضايا الحريات الشخصية والعامة.

كما اكد السعدي اهمية السعي في الحفاظ على استقلالية القضاء وابعاده عن الضغوطات السياسية،موضحا ان المؤتمر سيأخذ بنظر الاعتبار اهمية هذا الجانب.

ولفت السعدي الى ان الغاية من وراء انعقاد هذا المؤتمر هي التعاون مع الجهاز القضائي ودعمه ومحاولة تطويره، من قبل القانونيين والأكاديميين والباحثين، الذين اثبتوا رغبتهم الكبيرة في المساهمة في اسناد منظومة القضاء من خلال اعلان مشاركتهم في المؤتمر لتطوير النظام القانوني والقضائي.

كما اشار السعدي الى ان المؤتمر لن يقتصر على القانونيين والشخصيات العراقية فقط، بل دعيت شخصيات قانونية عربية ودولية، من عدة دول،منها مصر والأردن،لبنان، البحرين، السعودية، بالاضافة الى خبراء من امريكا و فرنسا في اصلاح القضاء وتعديله في فترات الازمات وادارة المراحل الانتقالية، ونقل تجارب عالمية سابقة، كما قدم المؤتمر الدعوة الى شخصيات سياسية وبرلمانية ومنظمات المجتمع المدني واتحاد الحقوقيين العرب ونقابة المحامين العراقيين ومنظمات حقوق المرأة.

الجدير بالذكر ان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو التوصل إلى إقرار المفاهيم الأساسية التي يجب أن يستند إليها المشرع في مهمة التطوير والإصلاح فللمؤتمر مهمة بنفس الفعالية وهي متابعة تنفيذ مقرراته وتوصياته، عن طريق لجنة تكلف من المؤتمر لهذا الغرض.

واوضح الناطق الرسمي للمؤتمر ان القرارات والتوصيات التي ستخرج عن المؤتمر ستكون متابعة من قبل لجنة تضم مجموعة من الاكاديميين والخبراء القانونيين ومن مجلس القضاء الاعلى، لتتعاون مع مجلس النواب والاشراف القضائي لاصلاح المنظومة القانونية والقضائية.

ومن جانب اخر اكد رعد محمد حسن ناجي عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر بانها اعدت تسع قاعات من اجل استيعاب المشاركين، وان المؤتمر سيفسح المجال امام الخبراء والاكاديميين لتقديم البحوث القانونية.

واكد رعد ان المؤتمر سيبحث ايضا عددا من المحاور وهي:استقلال القضاء، إدماج النص الدولي في القانون الوطني، دور القضاء في مكافحة الفساد، تعزيز دور المرأة في القضاء العراقي، الدستور والحريات وتعديل النصوص الدستورية التي تتعارض مع الحريات، إصلاح وتشذيب المنظومة القانونية العراقية وفق قواعد واضحة وصحيحة، العنف ضد المرأة في التشريعات العراقية، نظام العدالة الجنائية، الى جانب شواهد قانونية.

الجدير بالذكر ان المؤتمر سيعقد يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني ٢٠١١، في مبنى مجلس القضاء الأعلى.

التحالف الوطني: أربعة مرشحين لمنصب وزير الداخلية والاعتراض على مسودة المجلس مازالت قائمة

□ متابعة/ المدى

كشف نائب في التحالف الوطني عن أربعة أسماء كمرشحين لمنصب وزير الداخلية، فيما شددت القائمة العراقية على أن الاعتراض على مسودة قانون المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية مازالت قائمة.

النائب عن التحالف الوطني حسن عبد الهادي الجبوري أشار وفي تصريحات صحفية إلى أن أربعة أسماء مطروحة داخل التحالف لتسمية احدهم لوزارة الداخلية.

وأوضح الجبوري أن عدنان الاسدي، وعقيل الطريحي، وشيروان الوائلي، وعبود كنبر هم المرشحون من داخل التحالف الوطني لتسمية احدهم لوزارة الداخلية، مبينا أن التحالف الوطني سيحسم تسمية احد الأسماء المذكورة لمنصب الداخلية بعد انتهاء مراسيم زيارة الأربعين، ولم يبين الجبوري عن رأي كتلة التيار الصدري بشأن الأسماء الأربعة."

وقال النائب عن التحالف الوطني عبد المهدي الخفاجي، أن التحالف الوطني بحث الآليات البديلة لاختيار مرشح وزارة الداخلية، وتم الاتفاق على ترشيح من ثلاثة إلى خمسة أشخاص للداخلية ،ولم يكشف عبد المهدي، أسماء النواب الخمسة المطروحين داخل التحالف الوطني لاختيار احدهم لوزارة الداخلية.

وكان القيادي في منظمة بدر التابعة لتيار شهيد المحراب النائب عن التحالف الوطني فالح ساري، أعلن في وقت سابق: إن عددا من الأسماء طرحت على طاولة رئيس الوزراء نوري المالكي، وان عملية اختيار الوزراء الأمنيين تحتاج إلى وقت طويل من المفاوضات، مبينا أن اللجان التفاوضية للكتل السياسية مستمرة بعملها لاختيار الشخصيات الأمنية، وان الوزراء الجدد للحقائب الأمنية من غير الأسماء المطروحة في الساحة السياسية.

يذكر أن عضو القائمة العراقية كريم حطاب، قال في تصريح سابق انه لا يمكن طرح أسماء الوزراء الأمنيين في البرلمان، وذلك لوجود خلل فني أكثر مما هو سياسي في اختيارهم، مضيفا أن الاتفاق منذ عام ٢٠٠٥ يؤكد إخضاع الوزارات الأمنية للتوافقات السياسية لان أي مرشح يجب أن يحظى بموافقة الكتل، وان منصب رئيس أركان الجيش سيبقى للكرد لأنه يدخل ضمن التوافقات، وبما أن وزير الدفاع من القائمة العراقية فانه يجب أن يكون رئيس أركان الجيش من قائمة التحالف الكردستاني .

وفي الصعيد السياسي ذاته قال القيادي في القائمة العراقية النائب زهير الاعرجي انه تم الاتفاق علي تسمية المجلس الوطني للسياسات العليا بدلا من المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية وجرى هذا الاتفاق خلال بحث مسودة القانون الذي ينظم عمل المجلس.

وأضاف الاعرجي في تصريح لوكالة انباء الإعلام العراقي، ان مسودة القانون ما زالت تحظى برفض بعض الكتل السياسية بسبب تخوف أئتلاف الكتل الكردستانية من ان هذا المجلس سيأخذ دور مجلس الوزراء الا انه لا يوجد اي تداخل في الصلاحيات.

واشار الاعرجي أن من سيرسم الطريق للمجلس الوطني بعد إعطائه صفته التي يستحقها هو مجلس الوزراء،مبينا نرى أن هذا المجلس سيكون عامل دعم للسلطة التنفيذية، لافتا إلى أن اللقاءات التي تمت ما بين علاوي والمالكي والجعفري ساهمت في حل اغلب النقاط الخلافية، موضحا أننا نريد انتخاب رئاسة المجلس الوطني داخل البرلمان من اجل منحه الشرعية الكاملة وان يتم اختيار أعضائه من كل كتلة شخصا واحدا وليس اثنين كما طالب التحالف الوطني.

وأكد الاعرجي أن إشراك عضوين اثنين من كل كتلة تعد محاولة لإضعاف رئاسة المجلس وتحد لدور إياد علاوي ونحن نرى أن هذا الموضوع لم يحسم حتى الساعة، كاشفا عن وجود لقاء مرتقب سيجمع علاوي والمالكي بحضور رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري الذي يؤدي دوراً مهما في حل هذه الخلافات .

وتابع: إن صفة المجلس الوطني تنفيذية وليست استشارية ونحن نسعى إلى دعم الحكومة من خلال هذا المجلس المهم.

ولفت الاعرجي إلى أن: الخلاف الآخر الذي مازال محط جدل هو كيفية إشراك رئيس مجلس القضاء الأعلى ونحن نرفض ذلك لأننا نريد للقضاء أن يكون مستقلا ويبقى بعيداً عن التجاذبات السياسية.

تفاؤل بدور الأمم المتحدة

ميلكرت من الموصل: حان الوقت لمصالحة الحدباء والمتآخية

□ متابعة/ المدى

أكد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق أد ميلكرت، الخميس، أن الوقت حان لحل الخلافات بين القائمتين الرئيستين بمجلس محافظة نينوى، الحدباء ونينوى المتآخية، وفي الوقت الذي اعتبر فيه محافظ نينوى ورئيس قائمة الحدباء اثيل النجيفي أن الظروف باتت مهيأة بعد تشكيل الحكومة لحل المشاكل، أكدت القائمة الكردستانية أن ما تبقى من مشاكل هو من صلاحيات الحكومة المركزية.

وقال ميلكرت في مؤتمر صحفي مشترك عقده بمدينة الموصل مع محافظ نينوى إن"الوقت قد حان لحل الخلافات ما بين قائمتي الحدباء الوطنية ونينوى المتآخية"، مبيناً أن"زيارته للموصل والتي جاءت بعد زيارته لاربيل ولقائه بالمسؤولين الكرد،"هي من اجل مناقشة سبل حل الخلافات بين القائمتين".

وعبر المسؤول الأممي عن تفاؤله بشأن التوصل إلى"اتفاق يرضي الطرفين"، مشيرا إلى أن"دور الأمم المتحدة هو تقديم المساعدة لحل المشاكل والخلافات وجهودها متواصلة في هذا المجال"بحسب قوله.

من جانبه قال محافظ نينوى اثيل النجيفي"بحثنا مع آد ميلكرت موضوع المفاوضات بين قائمتي الحدباء ونينوى المتآخية خاصة وان الطرفين يشعران أن التغيير السياسي الذي حصل في محافظة نينوى والعراق وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة يجعل الظروف مهيأة للدخول في مفاوضات تخرج بنتيجة نهائية تحل الخلاف بينهما"، مضيفاً"نحن في قائمة الحدباء الوطنية نؤيد حل الخلاف وقدمنا مقترحا بأن يتولى مجلس محافظة نينوى هذه المفاوضات وله القرار بشأنها".

وأوضح النجيفي"ستكون هناك لجان في المحافظة تقابلها لجان اخرى من قائمة نينوى المتآخية لبحث كافة المتعلقات والخلافات"، مبيناً أن"دور الأمم المتحدة في هذا المجال سيكون مشجعاً لحل الخلافات".

وأشار محافظ نينوى إلى أن"زيارة آد ميلكرت للموصل هي بتكليف من مجلس الأمن وذلك للإطلاع على أوضاع السيطرات المشتركة في المناطق المحاذية لإقليم كردستان وهي تضم قوات أميركية وبيشمركة وقوات عراقية"، مؤكداً أن"إدارة نينوى المحلية كانت لها تحفظات على طبيعة تشكيل هذه السيطرات المشتركة ودورها".

بدوره، قال المتحدث باسم قائمة نينوى المتآخية في الموصل درمان ختاري لوكالة"السومرية نيوز"،"نحن مع اي تقارب او لقاء يجمع ما بين القائمتين وصولاً الى حل كافة الخلافات وتقديم أفضل الخدمات لأهالي محافظة نينوى الذين انتخبونا".

وأضاف ختاري أن قائمته"مع نشر وتكريس أسس التعايش السلمي بين جميع القوميات والأديان والمكونات دون تفرقة، خاصة وان المحافظة كبيرة ولا يمكن لأي جهة إدارتها بمفردها دون مشاركة الأطراف الأخرى، فلابد من مشاركتنا في الإدارة المحلية وهذا هو استحقاقنا الذي ضمنته لنا الانتخابات وأصوات الناخبين".

ولفت ختاري إلى وجود"سبع نقاط خلافية بين القائمتين تم الاتفاق على حل خمس منها بمساعدة لجان وضمت عدة أطراف، وبقيت نقطتان هما المادة ١٤٠ وموضوع انتشار قوات البيشمركة والاسايش في بعض مناطق نينوى"، مؤكداً"واعتقد ان البت بهاتين النقطتين هو من صلاحية الحكومة المركزية وليس المحلية".

واختتم متسائلا"شكلت حكومة عراقية توافقية في بغداد، فلماذا لا تشكل حكومة محلية توافقية في نينوى تسمح بمشاركة الجميع فيها".

مسؤول بصري يكشف للمدى ملابسات فرار السجناء

أوامر رسمية بتعطيل كاميرات المراقبة وإلغاء نقاط الحراسة ليلة الهروب

□ البصرة/ عماد كامل

كشف رئيس اللجنة الأمنية في محافظة البصرة علي المالكي لـ(المدى) عن وجود تقصير في الأجهزة الأمنية المسؤولة عن حماية القصور وكذلك وجود تقاطع بين الأجهزة الأمنية في المحافظة.

وقال المالكي ان التقاطع راجع إلى كون خلية الاستخبارات هي الجهة التي استطاعت الكشف عن هذه المجموعة الارهابية على الرغم من وجودهم في سجن الجرائم الكبرى لفترة ١١ شهرا.

وأضاف المالكي الذي خص الـ(المدى) بكشف بعض ملابسات حادث هروب الإرهابيين: ان من بينها اوامر صدرت في ٣ كانون الثاني الجاري تقضي بتعطيل كامرات المراقبة التي كانت موجودة بالقرب من السجن.

وفي الوقت ذاته صدرت اوامر بالغاء نقطة حراسة البرج التي كانت موجودة قرب السجن ليلة هروب المجرمين وتحرك بعض افراد الشرطة الوطنية الى كربلاء لحماية الزوار، وعن طبيعة الاجراءات التي قادت الى الكشف عن هذه الخلية قال المالكي:ان مجموعة من المتهمين والبالغ عددهم ثمانية افراد كانوا موقوفين في سجن الجرائم الكبرى في البصرة في ١١ كانون الثاني الجاري اذ تم القاء القبض على المجرمين في قضاء الزبير والقبلة وكانت التهم الموجهة اليهم آنذاك هي سرقة السيارات وعمليات تسليب سيارات وقتل اصحابها.

ثم وردت معلومات من خلية استخبارات(خلية الصقور في الموصل) بأن امير البصرة الاول والثاني موجودون في سجن البصرة وبعد التحري تم التعرف على هؤلاء المجرمين وبعد التحقيق المعمق معهم اعترفوا بانتمائهم الى ما يسمى بدولة العراق الاسلامية بالاضافة الى قيامهم بتفجيرات في مدينة العمارة والناصرية والبصرة واعترفوا انهم انخرطوا في التنظيم منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠.

واعترفوا ايضا على افراد اخرين ينتمون الى تنظيم القاعدة الارهابي فتم القاء القبض عليهم ومنهم الدكتور ماجد عبد العزيز استاذ جامعي في جامعة البصرة اذ اعترف بانتمائه الى تنظيم القاعدة منذ عام ٢٠٠٤ بالاضافة الى شخص آخر موظف في شركة نفط الجنوب.

واوضح المالكي ايضا انه بعد ان وصلت هذه المعلومات في الكشف عن الخلية الارهابية الى الحكومة المركزية جاءت لجنة مركزية من بغداد واطلعوا على سير التحقيق مع هؤلاء المجرمين،مشيرا الى ان المجرمين اعترفوا على اشخاص لم يلق القبض عليهم ولكن حددت اماكنهم وهم من اهالي البصرة.

ونوه إلى ان اللجنة الامنية في محافظة البصرة طرحت هذه المؤشرات التي ادت الى هروب المجرمين امام الجهات ذات العلاقة ونتمنى ان تنكشف الحقائق بأسرع وقت ممكن، كما استطاعت الاجهزة الامنية القاء القبض على احد هؤلاء المجرمين ونأمل من الاجهزة الامنية ان تضطلع بدورها في القبض على بقية هؤلاء المجرمين علما ان مجلس المحافظة خصص مبلغ ٥٠ مليون دينار لمن يدلي بمعلومات تقود إلى الكشف عن هؤلاء الإرهابيين.

يذكر ان من ابرز الارهابيين الهاربين الـ(١٢) من سجن مجمع القصور الرئاسية هو الارهابي ماجد عبد العزيز علي أمير أمراء المنطقة الجنوبية والوسطى لما يسمى بدولة العراق الإسلامي وهو أستاذ جامعي ويعد من اخطر الإرهابيين في مناطق جنوب العراق،والارهابي إحسان نجم عبد الله معاون أمير التنظيم في مناطق الوسط والجنوب وهو اختصاصي في صناعة العبوات وتلغيم السيارات، والارهابي محمد اسحق يعقوب أمير تنظيم القاعدة الارهابي في البصرة وهذا اعترف بقتل العشرات من أهالي البصرة".

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي
عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق
علي حسين
مدير التحرير الاداري
نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي
علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون